الأكـــراد في ليبيـــــا

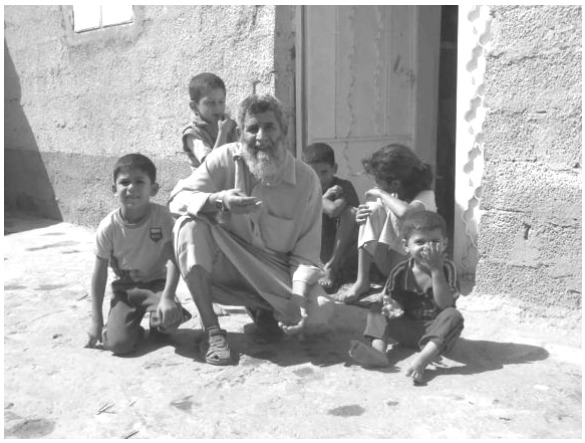

قد يبدوا للآخرين من الوهلة الأولى أن الأكراد شعب يهوى الحروب و العصيان. وانه هو من يبادر إلى خلق القلاقل والمتاعب ولكن المتصفح لشيء من تاريخه المخفي و المسروق رغم ما مورس عليه من تحريف و تزوير من قبل الآخرين و المتتبع لحاضره المؤلم يدرك دون شك أن هذا الشعب المحب للسلام كان ومازال الكعكة التي تؤكل بشهية و المساحة التي تستغل بكل زواياها و حناياها و بكنوزها الظاهرة والمخفية ، هذا الشعب لم يطأ أرض الغير محتلاً غازياً ولم ينتهك حرمة الضعيف ناهباً و لم يتعد حدود جغرافيته إلا هرباً من بطش المحتلين و محارق المستبدين الذين لم يتركوا له فسحة للعيش بحريةعلى أرض آبائه وأجداده رغم أنه من الشعوب الأولى التي سكنت هذه الجغرافية إن لم يكن أولها على الإطلاق ؟

بعد أن أحكمت السلطات العثمانية قبضتها على كردستان بقوة الحديد والنار سنت قوانين جائرة واستمرت في ممارسة الظلم والقهر على سكانها الأكراد دون هوادة فانطلقت انتفاضات مناهضة لها في مناطق شتى من كردستان منذ ذلك الحين و لم تتوقف إلى يومنا هذا .

لذا حاول الأتراك العثمانيون - منذ لحظات المواجهة الأولى - الحد من هذه المقاومة المتواصلة للشعب الكردي و ذلك بتهجير الأكراد من وطنهم الأم إلى المناطق النائية والأقاصي البعيدة عن مركز سلطانها ، فكانت ليبيا إحدى الأماكن التي و قع عليها الاختيار لتكون الوطن البديل لهذا الشعب اليتيم و تلك القبائل الكردية التي انتزعت من جذورها.

بدأت فصول رواية التهجير تلك عندما أعلنت قبيلة هماوند أكبر القبائل الكردية التي تعيش حول مدينة السليمانية في كردستان العراق " التمرد في أواخر القرن التاسع عشر ضد السلطات العثمانية المحتلة وعلى الغارات التي كانت تقوم بها على القبائل المجاورة .

أسرعت السلطات العثمانية إلى البحث عن وسائل مؤذية وحلول شافية لهذه الحركة التمردية فقامت بإرسال قوة عسكرية و أسندت إليها مهمة إخمادها بما أوتوا من بطش و تنكيل . و بعد أن تمكنت من إخمادها قامت بتهجير عدد منهم إلى مناطق الأناضول التركية للقضاء على آمالهم في محاولات أخرى .

سمع والي ليبيا (أحمد راسم باشا) الذي حكم البلاد لمدة طويلة ، بأمر هذه الحركة الكردية و خبر إصرار قادتها على المقاومة مهما تطلب ذلك ، ففكر بدهاء في حل قاطع يقضي على جذور الحراك الكردي في تلك المنطقة، و بعد اهتداءه إلى حل مناسب كتب إلى حكومته العليا في اسطنبول مقترحاً عليها اتخاذ الإجراءات التالية:

١- أن تختار الحكومة العثمانية الأسر التي تتزعم قيادة الحركة و ترسلهم إلى ليبيا بحيث يتراوح عددها ما بين مائة ومائتين أسرة .

٢- أن تقوم الحكومة العثمانية (الباب العالي) بتقديم ما يلزم لهذه العائلات من المؤن اللازمة لها و المواد الضرورية لاستقرارها .

٣- أن تقدم البذار والأدوات الزراعية الأخرى لأفراد هذه الأسر في السنة الأولى من مجيئها على الأقل.

ومن الواضح أن فكرة الوالي العثماني قد راقت لقيادته العليا فباشرت في عام ١٨٩٠ م بنفي بعض أفراد القبيلة الذين سبق للسلطات العثمانية أن نفتهم إلى منطقة الأناضول (تركيا) كما ذكرنا، إلى مدينة بنغازي في ليبيا لتوطينهم في منطقة الجبل الأخضر ، ثم أرسلت جماعة أخرى إلى مدينة طرابلس الغرب ، حاولت الجماعة الأخيرة الانضمام إلى أبناء جلدتهم فانتقلت إلى مدينة بنغازي ، إلا أنهم لم يوفقوا في مسعاهم ذاك بسبب العراقيل الكثيرة التي وضعتها السلطات العثمانية في وجههم في ولاية بنغازي.

رفضت الأسر الكردية المنفية إلى ليبيا الرضوخ لهذه الخطوة العثمانية الشوفينية وأبت العمل في الزراعة في ولاية بنغازي مما دفع بحكومة الولاية إلى محاولة استقرارهم في مدينة سرت الليبية و تقديم الأموال اللازمة لهم للعمل على زراعة أرضها الخصبة ولكنها باءت أيضاً بالفشل فكتب الوالي (احمد راسم باشا) ثانية لحكومته العالية في اسطنبول يخبرها بفشل محاولاته كلها وبإصرار الكرد على العودة إلى وطنهم الأصلي وعزا فشل مشروعه ذاك إلى قلة خبرة المهجرين الكرد في الأعمال الزراعية معللاً ذلك بأن غالبية المهجرين كانوا من الكرد الرحل الذين لا يجيدون الزراعة.

ولكن يبدو أن خطابه ذاك قد أجيب بوجوب المحاولة ثانية في سبيل انخراط الكرد في المجتمع الجديد بأية وسيلة كانت، لذا سارع الوالي الليبي إلى إلحاق غير المتزوجين منهم بالقوات العسكرية النظامية العاملة في الولاية و خاصة القوات البحرية منها و إرغام الآخرين على العمل ضمن قوة حرس الموانئ و الأمن في البلاد وهكذا تم توطين الكرد في ليبيا.

روني صوفي

المصدر:جريدة WEKHEVÎ العدد ٢٧ حزيران ٢٠٠٩